تشكيل الوحدات الادارية في كوردستان، سوريا ١٩٢٤، ١٩٣٧

على صالح حمدان
جامعه زاخو/ فاكولتى العلوم الانسانيه/ قسم التاريخ

تعرض الشعب الكوردي في كوردستان ـ سوريا خلال تاريخه الحديث والمعاصرلأخطر العوامل المعيقة لتطوره القومي والثقافي والاجتماعي والفكري، يأتي في مقدمتها عامل التمييز القومي المفروض عليه جراء السياسات المطبقة بحقه، والهادفة الي استئصال قضيته من جذورها، والعمل على محو خصوصيته القومية، ولانجاح هذه السياسة المخططة والمنظمة، ارتكبت بحق الكورد العديد من ممارسات الظالمة لاجبارهم على الهجرة(١)، وبذلک شكلت هذه السياسة احدى اهم المظاهر الاساسية للتوجهات المكرسة للنيل من القضية الكوردية في سوريا، والتى شهدت محطات متلاحقة، ساهمت في تغيير الواقع القومي والديموغرافي للمناطق الكوردية في سوريا، لطمس الهوية القومية الكوردية بصورة محمومة وافراغ تلک المناطق من كل الدلائل والحقائق الدالة على انها كانت موطن ابناء القومية الكوردية منذ فترات موغلة في القدم.

بداية تشكيل الوحدات الادارية واولي قرارات الدولة السورية الناشئة في المناطق الكوردية، كان صدور القرار ذي الرقم(٢٣٧) والذي ورد فيه قرار رئيس دولة سوريا قضاء الحسجة (الحسكة) والذي احتوى على اربع نواحي مراكزها في: شدادي، حسجة، رأس العين (سرى كانى)، وعامودا، وذلک بناء على القرار ذي الرقم(٢٩٨٠) والصادر في ٥ كانون الاول ١٩٢٤، والقاضي بتأسيس الدولة السورية، وعلى قرار حكومة دولة حلب ذي الرقم(٣٤٦) والصادر في ١١ ايار ١٩٢٢ والمتضمن تعيين حدود لواء دير الزور، وبناء على قرار حاكم دولة حلب ذي الرقم (٥٦٨٨ ـ ٧٣) الصادر في ١٥ كانون الثاني ١٩٢٣، والمتضمن تنظيم مناطق اقضية لواء دير الزور، وبسبب الاعتبارات السياسية والادارية والجغرافية والعرفية، اجراء تحديد جديد في مناطق لواء دير الزور الادارية، وبناء على اقتراح وزير الداخلية وموافقة مندوب المفوض السامي لدى دولة سوريا(٢).

كما اصدر رئيس الدولة السورية احمد نامي، وبعد مصادقة المفوض

السامي، القرار ذي الرقم (٤٩٦) في ١٠ تشرين الثاني ١٩٢٦، والذي تضمن، انه بناء على الاقتراح الصادر في ٥ كانون الاول ١٩٢٤ الرقم(٢٩٨٠) والقاضي بتأسيس الدولة السورية، وعلى القرار(٢٥٩) في ٢٦ نيسان ١٩٢٦ بتعينه رئيسا للدولة، وبما ان قرية المباطلي(معبطلي لاحقا) مركز قضاء كردطاغ (كورد داغ) وبالرغم من اهميتها، لايوجد فيها مياه، ولان طرق المواصلات بها صعبة وبما انه لايوجد في القضاء قصبات حائزة على الشروط الكافية لنقل مركز القضاء اليها، ولان قصبة جسر عفرين، تقع على طريق اسكندرون حلب ـ راجو، يقرر نقل مركز قضاء من قرية المباطلي الي جسر عفرين، اعتبارا من تبليغ القرار(٣). وبالطبع القرار جاء في سياق التجاهل الاداري الذي يبدو انه كان قد راق المسؤولين السوريين في تلك الفترة المبكرة.

شكلت تلك البدايات المقدمات الاساسية لسياسة ممنهجة ومدروسة من قبل الحكومات السورية المتعاقبة، شاملة الانكار الفعلي للكورد، والعمل بسياسة الالغاء والاقصاء والتهميش وشطب الاخر، وتجلى ذلك لدى القائمين على مشروع كتابة الدستور السوري الاول، والذي اقرته الجمعية التأسيسية المنعقدة بدمشق في ٩ حزيران ١٩٢٨، فعلى الرغم من مشاركة بعض الشخصيات الكوردية الرمزية في المؤتمر المذكور، الا ان بنود مسودة الدستور السوري ـ كعادة الدساتير السورية اللاحقة ـ جاء خاليا من اشارة فعلية او حتى تلميح يفهم منه، الي ان سوريا بلاد تضم قوميتين اساسيتين هما القومية العربية والقومية الكوردية الي جانب اقليات دينية وعرقية اخرى، او حتى الاقرار ان للكورد نتيجة اختلافهم عن العرب، حق التمتع ببعض من خصوصياتهم القومية التى حافظوا عليها خلال حقب طويلة، واصبح وضع الكورد السوريين لايحسد عليه، حيث وجدوا انفسهم في مأزق كبير، بعد ان اقتطعت أراضيهم والحقت بالدولة السورية الناشئة، وهم الذين كانوا جزءاً من وطنهم كوردستان حتى امد قريب، ولايعتبرون سوريا وطناً لهم، الا ان توافق ارادات سياسية على ضمهم الي سوريا دون استفتاء رايهم، واصبحوا عناصر غير مرغوبة فيهم في وطنهم الجديد من جهة اخرى(٤).

لم يمض شهران على موعد انعقاد الجمعية التأسيسية، حتى اعد مسودة الدستور السوري، والذي نص على تأسيس جمهورية برلمانية تقوم على برلمان واحد منتخب اعضاؤه كل اربع سنوات باقتراع عام على مرحلتين، ويتولي السلطة التنفيذية رئيس مسلم ووزارة مسؤولة، ونص الدستور كذلك على انشاء محكمة عليا لمحاكمة الوزراء المتهمين بالخيانة، وتطبيق مبدأ المساواة بين المواطنين، وعلى العموم فان مسودة الدستور السوري الاول كانت مقبولة من قبل المفوض السامي الفرنسي، الذي ترك للسوريين امر الاعداد لها، قامت الجمعية التأسيسية السورية باقرار نص الدستور بالاغلبية في ٧ اب ١٩٢٨(٥).

اصدر محمد تاج الدين الحسيني رئيس مجلس الوزراء في سوريا ووزير داخليته محمد الالشي، في الاطار تجاهل مطالب السكان، القرار ذي الرقم(١٦١٨) في ٩ ايلول ١٩٣٠، و جاء فيه، انه بناء على قرار تأسيس الدولة السورية الصادر في ٥ كانون الاول ١٩٢٤ ذي الرقم(٢٩٨٠) وعلى قرار تعيين رئيس مجلس الوزراء في ١٤ شباط ١٩٢٨، وبسبب قيام حكومة الجمهورية التركية باعادة بعض الاراضي الي الدولة السورية، بناء على اتفاق الموقع عليه في انقرة في ٢٢ حزيران ١٩٢٩ بشأن تعيين الحدود التركية ـ السورية، اقتضت المصلحة النظر الي بعد هذه الاراضي بتشكيل لواء منطقة الجزيرة لترويج مصالح الاهالي، تم اقرار، فصل قضاء القامشلي(قامشلو) والحسجة من لواء ديرالزور والاراضي المنسلخة عن تركيا والملحقة بالدولة السورية (وهذا اعتراف رسمي صريح من قبلها) على الاخير لواء الفرات، تشكيل لواء في الجزيرة مركزه الحسجة ويضم قضائي الحسجة والقامشلي والاراضي المنسلخة عن تركيا والملحقة بالدولة السورية بين حدود قضاء القامشلي ونهر دجلة، وان مناطق لواء الجزيرة تضم ناحيتا شدادة ورأس العين المربوطتان مباشرة بمركز اللواء، قضاء القامشلي المشكل من نواحي، القرمانية وعامودا وبويرات، قضاء دجلة ومركزه اندوار(عين ديوار لاحقا) المشكل من ناحيتى مصطافيا (مصطفاويه) وديرون آغا (ديرونا آغى) (٦).

كما صدر المرسوم ذي الرقم(٩٣٢) عن رئيس الجمهورية السورية محمد علي العابد (الكوردي الاصل) في ٢٥ شباط ١٩٣٣(٧). لان حدود المناطق الكوردية في كوردستان ـ سوريا، كانت لاتزال بحاجة الي المزيد من التوضيح والترسيم، جاء فيه انه بناء على الدستور المنشور في ١٤ ايار ١٩٣٠، وعلى القانون المالي

الذي حددت بموجبه نفقات عام ١٩٣٣، وعلى اقتراح وزير الداخلية وقرار مجلس الوزراء، يتم تغيير التشكيلات الادارية التابعة لقضاء كرطاغ والتى تحتوي على النواحي، ناحية معبطللي السابقة و تربط في مركز القضاء، حمام، راج، بلبل، وقضاء جرابلس، الذي يحتوي على النواحي، جوبان بک، عمرين، عرب بنار، وقضاء الرقة، الذي يحتوي على النواحي، تل ابيض، مريبط، ابو هريرة، سبخة، ولواء الجزيرة، مركز الحسجة الذي يحتوي على النواحي، راس العين، الشدادة، وقضاء القامشلي والحاق ناحية بويرة الملغاة بمركز القضاء الذي يحتوي على ناحية عامودا الملحق بها ناحية درباسية السابقة، وقضاء دجلة الذي يحتوي على النواحي، المصطفوبة(المصطفاويه) وديرون آغا(٨).

واستمرارا في ترسيم هيكلية التشكيلات الادارية في الاقليم الغربي من كوردستان ـ سوريا، قام المجلس النيابي السوري باقرار قانون نشره الرئيس السوري هاشم الاتاسي في ٤ كانون الثاني ١٩٣٧، جاء في مادته (١) ان يؤسس في محافظة حلب قضاء يطلق عليه اسم قضاء عين العرب (كوباني) وتجعل قصبة عربنار مركزا له، ونصت المادة (٢) على ان وزراء الدولة مكلفون بتنفيذ احكام القانون اعتبارا من تاريخ نشره(٩).

التجاهل المتعمد والتقسيمات الادارية والانكار الدستوري الذي لحق بكوردستان ـ سوريا، هي اقل ما يمكن ان يوصف به فيما يخص ما تقدم، والتى لم تكن نتيجة وصدى لرغبات الاهالي بقدرما كانت اوامر فوقية غير مستندة على معطيات تاريخية وجغرافية ثابتة على ارض الواقع، كان الدافع وراءها رغبة سلطات الانتداب الفرنسي الحفاظ على علاقات الود مع الجارة الشمالية تركيا مع ما كان يشوبها من التوتر بعض الاحيان، والتى كانت تراقب بحذر مسألة تعاطي السلطات الانتداب مع ابناء القومية الكوردية وتراقب جدية السلطات الفرنسية في قمع الطموحات الكوردية، على اعتبار انه من الممكن ان يأتي الخطر من جانبهم مما يهدد المصالح التركية في المناطق الحدودية، بعد ان اصبحوا جزءا من النسيج الاجتماعي السوري العام، وكان يسوءها اي تساهل حكومي فرنسي او سوري تجاههم، ومع كل ماجرى يسجل للكورد انهم كانوا اكثر العناصر الايجابية العاملة بجدية لبناء الدولة السورية ذات السيادة الكاملة.

كما لايمكن اغفال الدور المشبوه الذي قام بادائه بعض الشخصيات السورية المعروفة من ذوي الاصول الكوردية، من الاستنجاد بالسلطات في فترة مبكرة من تاريخ سوريا، ويبرز اسم وزير المعارف محمد كرد علي، كمثال صارخ على ذاک التوجه السلبى، ففي مذكرة تقدم بها الي رئيس الجمهورية السورية في ١٨ تشرين الثاني ١٩٣١ حين كان وزيرا للمعارف، يقول فيها: « ان البحث اوصله في شؤون البلاد الي امور رايت عرضهعا على فخامتكم، لتنظروا فيها ـ ايدكم الله ـ وتجروا ما يمكن اجراؤه من الاعمال التى تعود بالخير على هذه الدولة،

وتعلمون ان معظم ن هاجر الي تلك الارجاء (لواء الجزيرة) من العناصر الكردية والسريانية والارمنية والعربية واليهودية، وجمهرة المهاجرين في الحقيقة هم من الاكراد نزلوا على الحدود واني ارى انى يسكنوا بعد الان في اماكن بعيدة عن حدود كردستان، لئلا تحدث من وجدوهم في المستقبل القريب او البعيد مشاكل سياسية تؤدي الي اقتطاع الجزيرة او معظمها من جسم الدولة السورية، لان الاكراد اذا عجزوا اليوم عن تاليف دولتهم فالايام كفيلة با تنيلهم مطالبهم اذا ظلوا على التناغي بحقهم والاشادة بقوميتهم، ومثل هذا يقال عن اتراك لواء الاسكندرونة فالاولي ان اعطاء من يريد من الترك والاكراد ارضا من املاك الدولة في ارجاء حمص وحلب ومهاجرة الكرد والارمن، يجب في كل حال ان يمزجوا بالعرب في القرى الواقعة في اواسط البلاد، لا على حدودها اتقاء لكل عادية قد تطرأ ونحن الان في اول السلم نستطيع التفكير والتقدير«(١٠).

ومما يدحض رأي محمد كرد علي ومبالغته في اظهار خوفه على مستقبل البلاد، ويكشف زيف ادعاءته حول مزاعم هجرة الكورد الي سوريا، وانهم ليسوا من سكان سوريا الاصليين، متناسيا ان جزء من اراضيهم التاريخية صارت تابعة الي الدولة الجديدة، ما يورده مصدر بريطاني محايد ومطلع من خلال معلومات موثقة يفند مثل تلك المقولات والتاكيد على ان الفرنسيين بذلوا مجهودا ملحوظة ابان السنوات الاولي من فترة انتدابهم على البلاد لاسكان عناصر مسيحية في سوريا دون الاشارة الي اية هجرة كوردية البتة، من خلال قوله ان فرنسا اعتنت بعشرات الالوف من المسيحيين الذين خرجوا لاجئين من الاناضول... ففي كانون الاول ١٩٢١ تدفق ٣٠ الف لاجيء معدم من الارمن الي شمال سوريا والي لبنان وابتدأت موجة لجوء اخرى في اواخر سنة ١٩٢٢ فوصل ١٥٠٠٠ ارمنى اخر الي حلب، وفي اواسط ١٩٢٣ وصل ٣٠٠٠٠ اخرون كان ثلثهم من اليونانيين والباقون من الارمن« (١١).

محمد كرد علي

وقوله في مكان اخر«ان تعداد اللاجئين الذين استوطنوا البلاد في ا كانون الثاني ١٩٢٥ هو: ٨٩٠٠٠ ارمنى، ٤٠٠٠ كلداني، ١٨٠٠ يعقوبي، ٩٠٠ يوناني ارثوذكسي، ٢٥٠ كاثوليكي سوري« (١٢).

وعلى عكس ما اورده الكاتب والاديب واللغوي والوزير الكوردي المستعرب

محمد كرد علي، فان احد الكتاب السوريين المنصفين، اشار الي دور الكورد البارز في بناء الدولة السورية، بقوله (كان الكورد عنصرا حيويا واساسيا في بناء المجتمع المدني السوري وفي جميع حقول الحياة الوطنية السياسية والاجتماعية والثقافية والفنية وفي سائر الاحزاب السورية ومؤسسات المجتمع المدني) (١٣).

الهوامش:

١ حزب الوفاق الوطنى الكوردي السوري، وثيقة العلاقات الكوردية ـ العربية، ٢٠٠٤، ص٢.

٢ ينظر نص الوثيقة في: جريدة العاصمة، العدد(٢٨١) ، دمشق، اب سنة ١٩٢٥.

٣ ينظر نص الوثيقة في: جريدة العاصمة، العدد(٢٩٧)، دمشق، كانون الاول سنة ١٩٢٦.

٤ للتفاصيل ينظر: علي صالح ميراني، الحياة الحزبية السرية في كوردستان ـ سوريا ١٨٩٨ـ٢٠٠٨ رصد وثائقي لمسيرة اكثر من قرن من تطور الوعي القومي في الجزء الجنوب الغربي من كوردستان، تقديم ومراجعة: الدكتور عبدالفتاح على البوتاني، من منشورات مركز الدرسات الكوردية وحفظ الوثائق/جامعة دهوك، (دهوك ، ٢٠٠٩).

٥ ستيفن هامسلي لونغريع، تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ت: بيار عقل(بيروت،١٩٧٨)، ص٢٣٢ـ٢٣٣.

٦ ينظر نص الوثيقة في: جريدة العاصمة، العدد(١٧) ، دمشق، ١٥ ايلول ١٩٣٠.

٧ وصفه لونغريک، انه كان ثريا في السبعين من عمره وسفيرا سابقا، وابنا لعزت باشا سكرتير السلطان عبدالحميد الثاني، المصدر السابق، ص ٢٤٢.

٨ د. عبدالله غفور، التشكيلات الادارية في غربي كردستان، من منشورات مركز الدرسات الكوردية وحفظ الوثائق/جامعة دهوك،(دهوك، ٢٠٠٩)، ص٩ـ١٣.

٩ المصدر نفسه، ص٦٣.

١٠ علي الجزيري ، المصدر السابق، ص ١٩٩ـ٢٠٠.

١١ ستيفن همسلي لونغريغ، المصدر السابق، ص ١٧٦ـ١٧٧..

١٢ المصدر نفسه، ص ١٧٧ ، هامش رقم(١١).

١٣ جريس الهامس، جذور القضية الكردية السورية، موقع مجلة الحوار المتمدن، العدد ٨٤٨)، ١٩آيار٢٠٠٤.